

قانونية أفعال الخضر رؤية قرآنية

هوية الكتاب

اسم الكتاب : قانونية أفعال الخضر - رؤية قرآنية
اعداد : الشيخ عماد مجوت
الناشر: مركز الصادق للدراسات و البحوث الاسلامية التخصصية
الطبعة : الاولى
السنة : ١٤٣٩ هـ ، ٢٠١٨ م

العراق / النجف الاشرف - شارع المدينة - مقابل جامع الجوهري

الموقع الرسمي : www.center.alsadiq@org.ir

البريد الالكتروني : center.alsadiq@gmail.com

ادارة المركز: ٠٧٧٠٩٩٤٧٤٦٦





قانونية أفعال الخضر رؤية قرآنية

الشيخ عماد مجوت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عالم الغيب والشهادة ، الجاري قدره وقضائه بمشيئته وأرادته ، المعلم بالقلم ، والمصطفى من عباده اعلام هداية ، ودلائل سبل الاستقامة ، الذي شرع لكل ملة شرعة ومنهاجا ، والمنزل الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، الأمر بالعدل والقسط ، سريع الحساب ، الذي لا يظلم في حكمه احدا ، ثم الصلاة على يد القدرة وقلم الرحمة ، وميزان العدل والكتاب الخاتم ، المبعوث بشيرا ونذيرا ، المذكور في التوراة والانجيل ، بان يضع عنهم اصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ، المسمى في الأرض محمد وفي السماء احمد ، وعلى وآله الكرام شجرة الكرم ، وسنا الضياء ، نقط حروف العالم ، وميزان الحق وأزمة الصدق .

ثم لا يخفى أن " الحق أوسع الأشياء في التواصف و أضيقها في التناصف لا يجري لأحد إلا جرى عليه و لا يجري عليه إلا جرى له و لو كان لأحد أن يجري له و لا يجري عليه لكان ذلك خالصا لله سبحانه دون خلقه لقدرتة على عباده و لعدله في كل ما جرت عليه صروف قضائه و لكنه جعل حقه على العباد أن يطيعوه و جعل جزاءهم عليه مضاعفة الثواب تفضلا منه و توسعا بما هو من المزيد أهله ثم جعل سبحانه من حقوقه حقوقا افترضها لبعض الناس على بعض

فَجَعَلَهَا تَتَكَافَأُ فِي وُجُوهِهَا وَيُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَا يُسْتَوْجَبُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ^١

ولا يقوم الحق إلا بجريانه في موارده حتى يقام العدل ويتحقق القسط ، والله تعالى جعل ميزان العدل في صالحه عبادته من أنبياءه وأوليائه ، وخط ذلك في كتابه ، واستخلفهم بإقامة العدل والقسط ، قال تعالى : " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ " (الحديد: ٢٥) . ولا يتحقق العدل إلا بوضع الحق موضعه طأطاء له الرؤوس أم أشرأبت له الأعناق .

ومن هنا كان الحديث عن أفعال العبد الصالح في القرآن والذي ذهب إليه موسى ليتعلم منه بأمر الله تعالى مستدعية للتأمل والوقوف عندها لأجل إقامة الحق والعدل .

^١ نهج البلاغة - الخطبة (٢١٤) .

المبرر القانوني لأفعال الخضر عليه السلام - أهمية البحث -

تعد المواقف العملية التي ذكرها القران الكريم " للعبد الصالح " كما يسميه القران الكريم محلا للتساؤل عن المبرر القانوني الذي يتيح له ذلك ، فإذا غض الطرف عن التصرف الثالث الذي هو بناء الجدار باعتبار أن العقلاء لا يعتبرون إدخال الفائدة على المال تعديا عليه اللهم إلا من باب التصرف بالمال من دون إذن صاحبه ، فانه لا يمكن تجاوز التعدي على المال الخاص بالنسبة لسفينة الفقراء ، ولا عن الجرم الجنائي لقتل الغلام وبالخصوص مع عدم الجناية بالنسبة له ، بل حتى معها فيما إذا قيل بعدم مؤاخذة الغلام قبل البلوغ ، وان عمده منزل منزلة الخطأ.

ومن هنا فيتجه توجيه افعال العبد الصالح بما يخرج من المسؤولية القانونية والأخلاقية لما وقع منه ، وبالخصوص مع تحقق الاعتراض من موسى عليه السلام ، وهذا ما يحاول هذا البحث الوقوف عنده ، وطرح رؤية قرآنية للأجابة عن ذلك ، وهي اجابات تاخذ بصبغتها الجنبه الغيبية في هذه الأفعال والتي لم يقف على حقيقتها قبل تأويلها من قبله لموسى عليه السلام .

ومن هنا فالحديث عن إبراز مبرر قانوني وشرعي لذلك من الأهمية
بمكان ، وخصوصا مع الإيمان بفاعلية القرآن لكل زمان ومكان ، و بأن
القران يقدر الانسان وماله ، فيتجه توجيه تلك الأفعال برؤية قرآنية
تعالج ذلك .

منهجية البحث

ومن أهمية الإنسان وماله في القرآن تأسيساً وتأصيلاً ، فقد تُقدم جملة من المبررات الشرعية و العقلائية لتوجيه ذلك ، وهي بتبع منهجية البحث القرآنية تستند الى تلك الرؤية ، وترجع إليها ، ومن هنا فالحديث يقع في مقامين :

الأول : بلحاظ كونها أفعالاً غيبية مرتبطة بالغيب وعالمه كما هو الحال في أفعال الملائكة ، وكونها تدبر الأمر ، فيكون تدخله حينئذ تدبيرياً ، كما هي تدبر .

الثاني : بلحاظ كونها أفعالاً طبيعية مرتبطة بعالم الشهادة ، ومرتزة بميزانه .

وهي بهذا اللحاظ يقع الحديث عنها أيضاً في مقامين :
الأول : أنه نبي ، وأن منشأ أفعاله وحياني ، وما كلف به غير ما كلف به موسى عليه السلام .

الثاني : أنه عبد صالح ، له من العلم ما هيئ له الوقوف على دفع المنكر والضرر الاجتماعي عن الناس .

وقد يتخلل البحث بعض كلمات السنة المباركة لتأييد الرؤية القرآنية ، أو تقريب الفكرة ، ثم يختم البحث بترجيح أحد الوجوه ، وإن أمكن قبولها جميعاً للخروج من دائرة المسؤولية .

العبد الصالح وعالم الغيب

1- ملاكات عالم الغيب

أما بناء على الوجه الأول فالحديث يبتعد تماما عن الموازين القانونية الظاهرية و مقاييسها ، ولكن يبقى لهذا الوجه تأمين الشواهد له ، وقبل ذلك لا بد من الإشارة الى فائدة مهمة في المقام ملخصها :

1- أن الشخص التابع للخضر عليه السلام والمتعلم على يديه ، والمعترض عليه في نفس الوقت هو نبي مرسل من أولي العزم ، بل هو مصطفى من الله تعالى بالكلام ، والرسالات قال تعالى : " قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتَكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي فَخُذْ مَا آتَيْتَكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ " (الأعراف:١٤٤). وان ما عنده من علم يقع جوابا عن كل ما يحتاج إليه قال تعالى : " وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ " (الأعراف:١٤٥) .

فقصده حينئذ لهذا العبد والتعلم على يديه لا بد أن يكون لنحو آخر من العلم المعهود ، ولعل حذف المتعلق في قوله تعالى : " قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا " (الكهف:٦٦) .

يفيد التعظيم لذلك العلم ، وأنه علم خاص ، وبتعليم خاص ، وهذا ما أكدته تعالى بقوله : " فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا " (الكهف:٦٥) . وهو المعبر عنه بلسان أهل الله بالعلم اللدني .

إذاً هو نحو علم مخصوص خارج عن الاقيسة العقلية ، والحسابات الرياضية ، والموازن العقلائية ، ولذا نوه الخضر " العبد الصالح " إليه بقوله لموسى "عليه السلام" بعدم الصبر وتحمل ذلك ؛ لأنه مما لا تناله بجواسك: " قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧) وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خَيْرًا (٦٨) .

والنكتة هنا ، في قوله " مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خَيْرًا " أي كيف تصبر على ما غاب عنك خبره ، وهو الذي يسمى غيباً ، قال تعالى حكاية عن هدهد سليمان : " فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ " (النمل:٢٢) . فأن ما عثر عليه الهدهد كان غائباً عن سليمان " عليه السلام " مع عظيم سلطانه وسعة ملكه ، وإحاطة الهدهد بمعنى الحضور والوجدان ، قال تعالى في حق ذي القرنين : " كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خَيْرًا " (الكهف:٩١) .

٢- أن هذا العلم هو تأويل التدابير الغيبية ، أي بمعنى رجوع تفاصيل ما يقع في عالم الشهادة والملك ، الى عالم الغيب والملكوت ، إذ أن حقيقة

التأويل هو رجوع ما في التفصيل الى الأحكام ، قال تعالى : " الر كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ " (هود:١) .
 ثم قال تعالى عن هذا الكتاب : " وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (٥٢) هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلِ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ " (الأعراف:٥٢-٥٣) . وقال تعالى : " وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ... بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ .. " (الأعراف:٣٧-٣٩) .
 وبين تعالى أن حقيقة الكتاب بلسان الجعل التفصيلي لأجل التعقل ، وأنه في مرتبة أم الكتاب محكم غير مفصل في قوله : " حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٣) وَإِنَّ فِي أُمَّ الْكِتَابِ لَدِينًا لَعَلِّي حَكِيمٌ " (الدخان:١-٤) . وقال تعالى في سورة يوسف : " وَقَالَ يَا أُمَّتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا " (يوسف:١٠٠) .
 فالمشار إليه بهذا هو الواقع الخارجي التفصيلي للرؤيا السابقة ، وهو حقيقة رجوع التفصيل الى الأحكام .

وعلى العموم المستفاد من جميع ما تقدم أن حقيقة التأويل بمعنى من المعاني هي رجوع التفصيل في عالم الشهادة ، الى الأحكام في عالم الغيب . والذي سيأتي إن شاء الله تعالى في قوله : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (يوسف:٨٢) ، بأن ما وقع من

تفاصيل الوقائع التي قام بها الخضر تعود الى محكم الأمر الإلهي الذي يجري تفصيله على يديه ، كما تجري الأوامر الإلهية على يد المدبرات .

فالعلم الذي يقصده موسى عليه السلام لدى الخضر عليه السلام ، هو هذا النحو من العلم ، أي العلم الغيبي الذي فيه يرجع تفاصيل تدابير عالم الشهادة الى إحكام عالم الملكوت والغيب ، والذي أفيض على الخضر عليه السلام : " فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا " (الكهف: ٦٥) . فهذا العلم غائب عن موسى عليه السلام ، وأن كان هو مستعد لمشاهدة وقوعه دون جريانه على يديه ، فهو مستعد لمشاهدة الملكوت دون التصرف في عالمه .

فتحصل من جميع ما تقدم انه بناء على الوجه الأول من كون أفعال الخضر عليه السلام مرتبطة بعالم الغيب يكون طلب موسى عليه السلام للتعلم على يديه هو طلب للعلم الغيبي الذي يجري على يدي هذا العبد الصالح والذي يحمل موسى عليه السلام الاستعداد لمشاهدته ، ومن هنا يأتي الجواب عن قانونية الأفعال التي صدرت منه ، وهي بطبيعة الحال على هذا الوجه سوف تكون غيبية ، أي بما تقدم بيانه من تفاصيل إحكام الأمر الإلهي ، فخرقه للسفينة ، وقتله للغلام ، وإقامة الجدار ، تحقيق للأمر الإلهي وان كان الفعل فعله وقد جرى على يديه : " قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا (٧٨) ... وَمَا

فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا" (الكهف: ٨٢) . فلم ينكر نسبة الفعل إليه ، ولم يثبت أن الأمر أمره ، وهذا عينه فعل الملائكة المدبرات في هذا العالم ، والذي تجري فيه الأوامر الإلهية على يديها ، غايته عدم تحقق الاستعداد عندنا لمشاهدة ذلك بالنسبة لنا فضلا عن جريانها على أيدينا ، قال تعالى : " بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ " (الأنبياء " ٢٧) .

فهم عباد ، وظيفتهم تدبير الأوامر الإلهية ، فاثبت لهم الفعل ، وإقامة الأمر الذي هو أمره لا أمرهم ، وقد ذكر تعالى تفصيل تدبيرهم للأمر الإلهي في غير مورد من كتابه ، منها قوله تعالى : " إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرَدِّينَ (٩) وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (١٠) إِذْ يَغْشَىٰكُمْ الْعَنَاسُ أَمَنَةٌ مِنْهُ وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُم رِجْسَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ (١١) إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ " (الأنفال: ١٢) فإجابته تعالى للاستغاثة تحقق بنزول ألف من الملائكة مردفين أي يستتبعون آخرين وهم الثلاثة آلاف المنزلين في قوله تعالى : " وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (١٢٣) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ

أَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ (١٢٤) بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (١٢٥) وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ" (آل عمران: ١٢٦) .

والإمداد بالملائكة في قوله تعالى: "و ما جعله الله إلا بشرى و لتطمئن به قلوبكم و ما النصر إلا من عند الله إن الله عزيز حكيم" المشار إليه في الضميرين في قوله: "جعله" و قوله: "به" سواء كان لغرض البشرى و اطمئنان نفوسكم ، و إلقاء الرعب في قلوب المشركين ، من خلال تكثير سواد المسلمين حينما اختلطوا بالقوم كما يوحي إليه قوله تعالى "إذ يوحي ربك إلى الملائكة أني معكم فثبتوا الذين آمنوا سألقي في قلوب الذين كفروا الرعب " . أو أن يهلك بأيديهم الكفار كما يشير إليه قوله تعالى " فاضربوا فوق الأعناق و اضربوا منهم كل بنان " . بناء على كون الخطاب بقوله: "فاضربوا" للملائكة كما هو المتسابق إلى الذهن، ومقتضى السياق ، فأن فعل الملائكة واقع وله أثره ، وهو تفصيل الأمر الإلهي ، غايته أن فعلهم غير مشاهد ، ولكن أثره ثابت للعيان ، وهذا هو تدبير الأمر الذي قاله تعالى عنهم: "فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا" (النزعات:٥) . وتدبير الأمر بتفصيله ، قال تعالى عنهم : " فَاَلْمَقْسَمَاتِ أَمْرًا" (الذاريات:٤) . قال العلامة الطباطبائي: " إقسام بالملائكة الذين يعملون بأمره فيقسمونه باختلاف مقاماتهم فإن أمر ذي العرش بالخلق و التدبير

واحد فإذا حمله طائفة من الملائكة على اختلاف أعمالهم إنشعب الأمر وتقسم بتقسمهم ثم إذا حمله طائفة هي دون الطائفة الأولى تقسم ثانيا بتقسمهم و هكذا حتى ينتهي إلى الملائكة المباشرين للحوادث الكونية الجزئية فينقسم بانقسامها و يتكثر بتكثرها " الميزان ج ١٩ ص ١٩٢ . فالفعل فعلهم ، والأمر أمره تعالى .

وكي يثبت بالحق فؤادك فأرجع البصر في قوله تعالى في حق مريم عليها السلام : " حَجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَأُرسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١٧) قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتُ تَقِيًّا (١٨) قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكَ لِأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا (١٩) ... قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا " (مريم: ١٧-٢١) . فالأمر أمره تعالى " كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا " ، ولكن الفعل فعل الملك " قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكَ لِأَهَبَ لَكَ غُلَامًا زَكِيًّا " ، وهو جريان الأمر الإلهي تفصيلا على يدي الملك ، وهذا هو التأويل الذي قصده موسى عليه السلام كي يتعلمه من الخضر عليه السلام . فهل تجد من نفسك أن فعل الملك مؤاخذ عليه والعياذ بالله ، كلا وعمر الحق ما هو إلا غيب تفصيلي لغيب إجمالي ، غايته هنا جرى على يدي ملك وهناك جرى على يدي العبد الصالح ، الذي علمه الحي الذي لا يموت . فالأمر

الأمر ، والمُدبرَات " باسم المفعول " ، جارية بيد المدبرَات " باسم المفعول " ، بلا فرق بين الملك والبشر .

فإذا ضربت بمذاهب فكرك نحو عالم الغيب وقطعت وصلك عن عالم الشهادة فحط برحلك على باب الملائكة وأفعالها : " بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ " (الأنبياء " ٢٧) . وقوله تعالى: " لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ " (التحریم: ٦) .

وقسها الى قوله تعالى : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي " (الكهف: ٨٢) ، ثم أرجع البصر كرتين فأنظر قوله تعالى : " إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنْتِي مَعَكُمْ فَتَبَيَّنُوا الَّذِينَ آمَنُوا " . وقسه الى قوله تعالى : " أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (٧٩) وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (٨٠) فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاءً وَأَقْرَبَ رَحْمًا " (الكهف: ٧٩-٨١) . تجد مرج البحرين يلتقيان ، فالمعنى هو المعنى .

توجيه اعتراض موسى عليه السلام

وحيث أن يكون توجيه الأفعال الثلاثة من العبد الصالح باعتبارها أفعالاً غيبية بالنسبة لغير المشاهد لها تجري على يدي الخضر عليه السلام ، في عالم الطبيعة ، ولكنها مشاهدة بالنسبة إلى موسى عليه السلام ، يتعامل معها غير المشاهد لها على أنها أفعالاً طبيعية ، تقع بأسبابها الطبيعية ، فخرق السفينة يكون بمقتضى العادة بقلع لوح أو خرقة بفعل طبيعي بالنسبة لنا كما لو خرق اللوح بوقوع شيء عليه ، ولكن المشاهد لها في عالم الغيب لا يعتبرها طبيعية لأنه يرى عللها ، فالمشاهد مثل موسى عليه السلام يعتبر ذلك من شؤون عالم الطبيعة ويلزم فاعله بقوانين عالم الشهادة ولذا قال له : " فَأَنْطَلَقًا حَتَّى إِذَا رَكِبًا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا " (الكهف: ٧١) .

وفي نفس الوقت فإن غير المشاهد لذلك عندما شاهد ما سقط على اللوح وخرقه أنه فعل عادي ولا يحمل مسؤوليته لأحد ، فتبرأ ساحة العبد الصالح قانونياً من هذه الناحية ، إذ أن الملزمات القانونية لخرق السفينة لا تجري عليه بعد كونها طبيعية بلحاح عالم الشهادة ولا يلزمه ، العقلاء بشيء فضلاً عن الشرع والقانون الإلهيين .

وأعتبر بقوله تعالى : " فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ " (القلم:١٩) . فلم يعترضوا على أحد ، ويحملوه المسؤولية لأنهم يعتبرونهم طبيعيا ، وقع جزاء لأفعالهم وعدم تصدقهم ، مع أن الطائف الذي طاف عليها وهم نائمون جندي من جنوده تبارك وتعالى : " وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ " (المدثر:٣١) . ولو شاهدوه لألزموه بقوانين هذه النشأة .

وأما اعتراض موسى عليه السلام فيوجه بأن وقوفه على عالم الغيب ومشاهدة جريان قوانينه لا يمنع من بقاء التزامه بقوانين عالم الشهادة وإلزام العبد الصالح بأفعاله المخالفة بحسب الظاهر للعدل والمقتضية للظلم ، ومن هنا عندما بين له العبد الصالح تأويل تلك الحوادث وأنها مرتبطة بما وكل به ، لم يعترض عليه .

وهكذا الحال في قتل الغلام ، فإنه بلحاظ عالم الطبيعة والأسباب الطبيعية يكون موتا طبيعيا بسبب عارض ، أما بلحاظ عالم الغيب والمشاهد له يكون قتلا ، للوقوف على حقيقة إزهاق بيد بشرية فأطلق عليها قتلا : " فَأَنْطَلَقًا حَتَّى إِذَا لَقِيَ غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقْتَلْتَنِي نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا " (الكهف:٧٤) . نعم قد يقال كيف أطلق عليه لفظ القتل لو أعتبر انه بسبب طبيعي ، ولكن يجب عنه أن القران نقل قول موسى عليه السلام الذي أجرى أحكام عالم الطبيعة وقوانين

الاجتماع والشريعة ، ولكنه لم يعترض على العبد الصالح بعد أن أنبأه بتأويل قتل الغلام ،

وهكذا الحال في مسألة بناء الجدار فهو بلحاظ ظاهر الفعل إيجاب بعكس الفعلين السابقين ، إذ أنهما يعدان سلبيان ، وظاهر قوانين الطبيعة أنه خارق للعادة ، لأنه بحسب الظاهر " فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ " (الكهف: ٧٧) . أنه يريد أن ينقض ، فعندما يُشاهد أنه قائم ، فهو أمر خارق ، اللهم إلا أن يكون الفعل عاديا بشهادة قول موسى عليه السلام له في نفس الحادثة : " لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا " الظاهر في كونه فعلا طبيعيا لم يتعجب منه موسى عليه السلام ، وعلى كل فهو فعل طبيعي بالنسبة لمن يتعامل بقوانين الاجتماع الطبيعية ، وطبيعي لمن يشاهد عالم الغيب مثل موسى إلا أنه يجري قوانين عالم الشهادة فيرتب عليه استحقاق الأجر لأنه عمل . ولا يسمى تعديا بالنسبة لغير المشاهد وان كان فيه فائدة ، لأنه تصرف بمال الغير؛ لأنه فعل طبيعي بالنسبة لهم.

خلاصة الوجه الأول

وعليه فبناء على الوجه الأول ، وأن أفعال الخضر عليه السلام كانت غيبية بمعنى جريان تفصيل الأحكام الإلهية على يديه على نحو التدبير الثابت للملائكة ، فلا ملزم قانوني له ؛ لأنه بلحاظ عالم الشهادة والطبيعة أفعالا طبيعية تقع بالأسباب الطبيعية ، واعتراض موسى عليه السلام بعد استعداده لمشاهدة جريان أمر الإلهي على يدي الخضر " بحكم كونه أحد أفراد المدبرات " ، لأنه قاس قوانين عالم الغيب على قوانين عالم الشهادة ، ولكنه عندما تبين له مرجع الحوادث الواقعة الى عالم الأمر سلم بذلك وهو معنى التأويل ، قال تعالى : " أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا (٧٩) وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا (٨٠) فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاءً وَأَقْرَبَ رَحْمًا (٨١) وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف: ٧٩-٨٢) . فهي تفاصيل جرت على يديه لتنفيذ الأمر الإلهي ، فهو من الملائكة في التدبير ، كما هو إبليس معهم في المنزلة والعبادة .

العبد الصالح وعالم النبوة

2 - ملاكات عالم الطبيعة في أفعال الأنبياء

وأما على الثاني : أي بلحاظ كونها أفعالاً طبيعية مرتبطة بعالم الشهادة ، ومتزنة بميزانه ، فالحديث حينئذ تارة يكون بلحاظ انه نبي ، وأخرى بلحاظ كونه عبداً صالحاً .

أما على فرض أنه نبي وهذا وإن لم يمكن تأمينه صراحة لعدم دلالة الآيات على ذلك ، فإن خبر العبد الصالح لم يرد في غير هذه الآيات ، نعم يمكن تأمينه ببعض الشواهد من نفس هذه الآيات ، وكذلك في بعض الروايات التي نصت على ذلك ، فمن القرآن قوله تعالى : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف: ٨٢) . حيث نسب الأمر في فعله إلى الغير وأنه مأمور في فعل ما وقع منه ، وإذا كان ثمة أمر له فهو إما موسى عليه السلام أو الله تعالى ، إذ لا أمر شرعي لغيرهما وقتئذ ، وإذا لم يكن موسى عليه السلام ، لوضوح ذلك ، كان الأمر هو الله تعالى ، ولا معنى للأمر هنا إلا بمعنى الإيحاء وهو معنى النبوة .

وربما يستشهد له بقوله تعالى : " فوجدنا عبداً من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا " الكهف: - ٦٥ . حيث استعملت في غير موضع من القرآن بمعنى الكتاب والعلم ، قال العلامة في قوله تعالى : " وآتاني رحمة من عنده

فعميت عليكم": "الظاهر أنه (عليه السلام) يشير به إلى ما آتاه الله تعالى من الكتاب والعلم، وقد تكرر في القرآن الكريم تسمية الكتاب وكذا تسمية العلم بالله وآياته رحمة قال تعالى: "ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة" هود: - ١٧، وقال: "ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى ورحمة" النحل: - ٨٩،

وقال: "فوجدنا عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا" الكهف: - ٦٥، و قال: "ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة" آل عمران: - ٨. الميزان ج١٠ ص١٠٩. فالمغايرة بين إتيانه الرحمة والعلم، كالفرق بين الكتاب والحكمة، فيكون معنى الرحمة الوحي وهو معنى النبوة.

وقد روى الشيخ الصدوق في العلل بسنده عن جعفر بن محمد بن عمارة عن أبيه، عن جعفر بن محمد عليه السلام انه قال: "إن الخضر كان نبيا مرسلا بعثه الله تبارك وتعالى إلى قومه فدعاهم إلى توحيده والإقرار بأنبيائه ورسله وكتبه وكانت آيته انه كان لا يجلس على خشبة يابسة، ولا أرض بيضاء إلا أزهرت خضرا وإنما سمي خضرا لذلك" علل الشرايع للشيخ الصدوق - ج١ ص٦٠. ومعه يمكن أن يفرع على ما صدر منه أنها أفعال نبي، نعم في قبالتها روايات تشير الى عدم كونه نبيا، ولكن إسنادا الى الوجهين الأولين فحيثذ يأتي الحديث عن قانونية أفعال الأنبياء عليهم السلام.

قانونية أفعال الأنبياء

تعد أفعال الأنبياء بما هم مبلغون عن الله تعالى مصدرا من مصادر التشريعات القانونية التي على ضوءها يقام العدل والأنصاف الذي هو ميزان بعثة الأنبياء قال تعالى : " اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ " (الشورى: ١٧) . وما تضمنته هذه الآية الكريمة من أن الله تعالى هو الذي أنزل الكتاب والميزان أوضحه في غير هذا الموضع كقوله تعالى في سورة الحديد : " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ " (الحديد : ٢٥) .

فالأنبياء مزودون بثلاث وسائل وهي: (الدلائل الواضحة) ، و(الكتب السماوية) ، و(الميزان الذي يميز به بين الحق من الباطل) والعدل هو معيار ذلك الميزان ، فتكون قانونية أفعالهم بملاك العدل وإقامته . قال تعالى : " شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم " (آل عمران - ١٨) .

قال في المجمع : " أي أخبر بما يقوم مقام الشهادة على وحدانيته من عجب حكمته و بديع صنعته ، و شهدت الملائكة بما عاينت من عظيم قدرته و شهد أولوا العلم بما ثبت عندهم و تبين من صنعه الذي لا يقدر عليه غيره ... و روي عن الحسن أن في الآية تقدما و تأخيرا و التقدير شهد الله أنه لا إله إلا هو قائما بالقسط ، و شهدت الملائكة أنه لا إله إلا

هو قائما بالقسط ، و شهد أولوا العلم أنه لا إله إلا هو قائما بالقسط ، و القسط العدل الذي قامت به السماوات و الأرض ، و رواه أصحابنا أيضا في التفسير ، و قيل : معنى قوله قائما بالقسط أنه يقوم بإجراء الأمور و تدابير الخلق و جزاء الأعمال بالعدل كما يقال : فلان قائم بالتدبير أي يجري في أفعاله على الاستقامة ^١

وقال العلامة الطباطبائي رض في قوله تعالى : (" شهد الله أنه لا إله إلا هو و الملائكة و أولوا

العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم: " آل عمران - ١٨ ، فأفاد أنه قائم على الموجودات بالعدل فلا يعطي و لا يمنع شيئا في الوجود و ليس الوجود إلا الإعطاء و المنع إلا بالعدل بإعطاء كل شيء ما يستحقه ثم بين أن هذا القيام بالعدل مقتضى اسميه الكريمين: العزيز الحكيم فبعزته يقوم على كل شيء و بحكمته يعدل فيه) .^٢

و عن أمير المؤمنين عليه السلام : " الَّذِي صَدَقَ فِي مِيعَادِهِ وَ ارْتَفَعَ عَنْ ظُلْمِ عِبَادِهِ وَ قَامَ بِالْقِسْطِ فِي خَلْقِهِ وَ عَدَلَ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِ " ^٣

١ مجمع البيان ج٢ ص٢٢٩ .

٢ الميزان ج٢ ص١٨٩ .

٣ نهج البلاغة / الخطبة (١٨٣) .

" يعني أنه سبحانه خلقهم وأوجدهم على وفق الحكمة ومقتضى النظام والمصلحة وأجرى فيهم الأحكام التكوينية والتكليفية على مقتضى عدله وقسطه قال تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط)^١.

ومن جميع ما تبين ، يتضح أن أحكامه تعالى تنتهي الى ملاك واحد وأس فارد وهو العدل ، وما بعثت الأنبياء إلا لأجل ذلك ، وسعوا في إقامته : " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ " (الحديد : ٢٥).

وما ملاكات العدل التي يأتي بها الأنبياء إلا الأمر بما فيه المصالح و النهي عما يقتضي المفساد ، فتكون قانونية أفعال الأنبياء ناشئة عن تلك المصالح والمفاسد التي يتقوم بها العدل ، قال تعالى : " الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ " (الأعراف: ١٥٧) .

١(منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة - حبيب الله الخوئي - ج ١١ ص ١٠) .

دخول الشرور في الحكمة الإلهية

نعم قد يأتي مافيه ابتلاء قد يكون ظاهره خلاف العدل ، وإنما يكون لأجل ما هو أهم " أيها الناس ، إن الله قد أعاذكم من أن يجور عليكم ، ولم يعذكم من أن يتليكم . وقد قال جلّ من قائل " إن في ذلك لآياتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ " . (نهج البلاغة: الخطبة: ١٠١)

ولا بد في بيان الحال من ذكر مقدمة توضح المراد من الخير والشر . فالخير: ما يرغب فيه كل موجود سواء كان وجوداً أم كمالاً وجودياً ، وسواء كان إنساناً أم غيره ويطلبه تكويناً وتحصيلاً ، كالعقل ، والعدل ، والمال والصحة وغيرها ، وإنما خص الإنسان لأنه الفرد المميز عنها بادراك ذلك ، وبهذا اللحاظ يقابله الشر تقابل الضد من جهة الملكة وعدمها . فوجود تلك الملكات يعده الإنسان خيراً ، وعدمها شراً . نعم بعض الوجودات مثل الفيضانات والزلازل وغيرها تصورها شراً مع أنها وجودية فهي نسبية .

ومنه يتبين إن العلاقة بينهما باللحاظ العرفي يلحظ فيها أمور :

١- وحيث كان الشر عدم الوجود أو عدم كمال وجودي ناسب ذلك أن يكون اختصاصه بما يقبل زوال الوجود أو الكمال الوجودي عنه ، ومن هنا ناسب الكلام في الشر عالم المادة والماديات ، إذ لا سبيل لطوء الشر الى ما كان مجرداً تاماً عن المادة والماديات .

٢- إن الخير والشر نسبيان فقد يكون لفرد خيرا ، شرا لغيره كالمال الذي ربما يكون خيرا لشخص وشرا لغيره، وقد أشار إليه تعالى في قوله: {قل ما أنفقتم من خير فல்லوالدين} ﴿البقرة/٢١٥﴾، وقال: {وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم} ﴿البقرة/٢٧٣﴾ ، إشارة الى المال ، وقال في موضع آخر: {أيمسبون أنما نمدهم به من مال وبنين ❖❖❖ نسارع لهم في الخيرات} ﴿المؤمنون/٥٥ - ٥٦﴾ .

وكذلك الإغراق فهو خير لموسى عليه السلام وأصحابه شرا لفرعون وأصحابه ، فهو نسبي بهذا اللحاظ . فيكونان بلحاظ الواقع خيرا أو شرا ، لا بحساب نظر الإنسان قال تعالى : " كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (البقرة: ٢١٦) .

٣- أن يكون الخير والشر بلحاظ الالتزام بالقانون وعدمه كما في قوله تعالى: {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير} ﴿آل عمران/١٠٤﴾ أي فعل الخير فيكون عدمه شرا .

٤- أن يكون الخير والشر بلحاظ ما هو أفضل من غيره أي (أفعل التفضيل) ، كأنك تقول : هذا خير من ذلك وأفضل ، قال تعالى : { وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُونِ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ } ﴿البقرة/١٩٧﴾ ، وكذلك قوله : " قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ

مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعَهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ " (البقرة: ٢٦٣) وقوله تعالى :
{ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ } {البقرة: ٦١} ، وقوله:
{ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ } {البقرة/١٨٤} .

ومن جميع ما تقدم يتضح ، إن الخير والشر أمران شخصيان بلحاظ ما
فيه منفعة للإنسان وكمال له والواقع ليس هو سوى الوجود الذي يلحظه
الإنسان تارة هكذا وأخرى هكذا ، والوجود لا يكون إلا خيرا فالشر
عدم .

فلسفة الشر في القرآن

ولما كان دخول الشر في عالم الإمكان عرضيا كان وجوده تحت سلطان قدرته موافقا لمقتضى حكمته ، حيث كان في وجوده كمال يُستكمل به عالم الإمكان عموما والإنسان خصوصا ، وبلحاظ ارتباطه بالإنسان يمكن تقسيمه الى قسمين :

الأول : ما ليس للإنسان مدخلية في وجوده ، بل وجوده تكوينيا وخارج عن إرادة الإنسان كالأمراض والزلازل وما شابه .

الثاني : ما كان للإنسان مدخلية فيه وهو واقع في طريق كماله وتحت إرادته .

والأول واقعه الخير وان حسبه الإنسان شرا لجهل واقعه ، ولذا أكد في الكتاب والسنة على ما يسميه الإنسان شرا إنما هو ضرب من المقدمة الواقعة في طريق الكمال بل وكذلك الحال حتى فيما هو خير كما في قوله تعالى " كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ" (الأنبياء: ٣٥) فقله تعالى : { وَنَبَلُّوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ } . بمعنى ونختبركم بما يجب فيه الصبر من البلايا ، وبما يجب فيه الشكر من النعم ، ثم رتب عليه تعالى أن ألينا مرجعكم فنجازيكم على ما كان منكم من الصبر أو الشكر ، فقله { فِتْنَةً } مصدر مؤكدل { وَنَبَلُّوكُم } من غير لفظة .

وكذلك ما ذكره تبارك وتعالى : في ابتلاء خلقه بمعنى يختبرهم بالشر والخير قد بينه في موارد من كتابه ، كقوله تعالى : { وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } ﴿ الأعراف : ١٦٨ ﴾ ، وقوله تعالى : { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِم أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ فَقَطَّعَ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } ﴿ الأنعام : ٤٢-٤٥ ﴾ ، وقوله تعالى : { وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَّوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } ﴿ الأعراف : ٩٤-٩٥ ﴾ إلى غير ذلك من الآيات .

وقوله تعالى في هذه الآيات المتقدمة : { وَبَلَّوْكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ } وهنا بقوله تعالى : { وَبَلَّوْنَاهُمْ ، فَأَخَذْنَاهُمْ ، أَخَذْنَا } يدل على استعمالها في الاختبار بالنعم ، وبالمصائب والبلايا لغرض الحكمة التي عبر عنها بقوله : { لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ، لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } ، ومن هنا ذكر القرآن أن الاختبار كاشف عن حقيقة الإنسان وعلاقته بالله تعالى خلال هذا الاختبار ، قال تعالى : " وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ

خَيْرٌ اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة
 ذلك هو الخسران المبين" (الحج: ١١) ،

والثاني خيره ما بلحاظ الواقع الذي ترسمه الشريعة من خلال إتباعها
 كما في قوله تعالى : "وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ
 هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ
 مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (آل عمران: ١٨٠)
 الذي يكشف ان معيار الخير والشر ليس ما يتصوره الإنسان وبحسب
 موازينه إنما الخير بحقيقته ما يؤل بالإنسان الى الكمال ، والشر ما يصدر
 منه ويكون مانعا من كماله قال تعالى : " مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ (٢) وَمِنْ شَرِّ
 غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ (٣) وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ (٤) وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا
 حَسَدَ" (الفلق: ٢-٥)

وكذلك قوله تعالى : "مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ" (الناس: ٤) ، فهو من
 ناحية الخلق مخلوق له تعالى وكل ما كان كذلك فهو خير لأنه وجود وما
 يسمى شرا إنما هو تركه لما يستكمل به .

ملاك أفعال العبد الصالح النبوية

وخلاصة ما تقدم أن قانونية أفعال الأنبياء مستندة إلى إقامة العدل والقسط الذي يأمر به تعالى إياهم ، استنادا الى المصالح والمفاسد التي بها يقام النظام والعدل . وما يحسب أنه خلاف الحكمة والعدل ، إنما هو واقع مبدأ لكمال ، أو مقتضى الحكمة من جريان بعض المزاومات في هذا العالم .

فتكون أفعال العبد الصالح (النبوية) أفعالا وحيانية ، : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف : ٨٢) ، مطابقة للحكمة المقتضية لإقامة العدل ، وما وقع منه ما ظاهره خلاف العدل بل هو شر ، إنما هو بمقتضى ملاكات المصالح والمفاسد .

فخرق السفينة إنما هو بملاك تنازع المصالح الذي يقدم فيه الأهم على المهم ، والعقلاء يجرون ذلك في حياتهم اليومية ويقدمون ما فيه مصلحة باقية على مفسدة منقضية ، فخرق السفينة كان لبقاء مصلحة عمل المساكين وان فاتهم معها خرق السفينة المؤقت ، قال تعالى في بيان ذلك : " أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا " (الكهف : ٧٩) ، فهو لم ينكر ما فعله ، ولكنه ذكر ملاك ذلك وأنه مقبول عقلائيا ، وأنه بأمره تعالى : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف : ٨٢) .

فهو بهذا محسن ، وبيان ملاك الحكمة سكت موسى عليه السلام عنه مع أنه أعترض عليه أولاً ، لعدم معرفة الملاك .

أما قتل الغلام فهو بملاك دفع المفسدة كما ذكره في تعليل فعله : " وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا " (الكهف : ٨٠).

فالآية مشيرة الى قضيتين ، الأولى خصوصية إيمان الأبوين وانه نحو خاص من الإيمان أهتم به تعالى ، والثانية اتصاف الغلام بوصفين الأول الطغيان والثاني الكفر ، والذي كان ملاك الأمر بقتله دفعا لمفسدة إرهاب والديه .

ولا تتمم حكمة بقاء الإيمان إلا برفع تلك المفسدة والتي أشارت إليها الآية اللاحقة ، حيث أشارت لجهة المصلحة في التقريب الى الطاعة ، قال تعالى : " فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا " (الكهف : ٨١) . وهي حكمة النسخ التكويني لرفع ما يعوق الإيمان ، قال تعالى : " مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " (البقرة: ١٠٦) .

وهكذا الحال في إقامته للجدار ، فملاكه الحفاظ على مال اليتيمين ، وهي مصلحة جزائية لإيمان والدهما : " وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ " (الكهف : ٨٢) .

فصلاح والد الغلامين كان موجبا للحفاظ على مال اليتيمين الى حين البلوغ ، فالملاك في جميع أفعال " العبد الصالح النبوية " قائمة بحفظ المصالح ، غير أن طريق الحفظ يتخذ أطورا مختلفة ، ففي السفينة خرقها وفي الغلام قتله ، وفي الجدار إقامته .

البداء في التكوينيات

نعم قد يقال ما هي الحكمة من أن يهب تعالى لهما هذا الغلام ثم يستبدله بغيره ؟ وهذا السؤال يقع في ضمن الكلية المتقدمة وهي النسخ التكويني المتفق مع مبادئ الحكمة ، فكما يرتفع الحكم الشرعي بانتهاء أمده ، كذلك التكويني ينتهي بانتهاء أمده ، قال تعالى : " فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا " (الكهف : ٨١) فالاستبدال نسخ الإ أنه في التكوينيات ، والتي هي خير ، والتي تقع تحت العلم الإلهي لواقع المصالح والمفاسد : " مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " (البقرة: ١٠٦) .

ففي الكبرى الكلية " مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ " ذكر الاستبدال بالخير " بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا " ، وكذلك في قضية الغلام " فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ " ، ففي الآتين تلويح الى أن السابق كان خيرا ، والاستبدال لما هو خير منه ، فالغلام أول أمره كان خيرا لهما ثم انتهى اتصافه بالخير ، عند اتصافه بالطغيان والكفر ، نعم قد يقال بأنه بعد لم يتصف بهما ؟ كان الجواب على فرض عدم اتصافه بعد هو وقت حكمة الاستبدال وإلا بعد اتصافه بهما فقد تحقق إرهابهما وهو خلاف الحكمة .

وعلى كل حال فملاك قتله لأجل استبداله بمن هو خير للحفاظ على إيمان والديه سواء كان الغلام بالغاً مستحقاً للقتل ، أم كان قبل البلوغ لأجل ما ذكره من حكمة ، ولا يكاد يخرج منه فعله بعنوان كونه نبياً عن دائرة الأمر الإلهي " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي " . قال تعالى في طاعة الأنبياء والذي منه تستمد قانونية أفعالهم : " وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ... (٦٤) فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا " (النساء : ٦٤ - ٦٥) .

خلاصة الوجه الثاني

و خلاصة الوجه الثاني أن العبد الصالح نبي ، وأن الأعمال التي قام بها مستندة الى ملاكات العدالة التي لأجلها بعث الأنبياء ، وأن هذه الملاكات قد تتراحم فيها المصالح ودفع المفسد ، فيقدم الأهم ملاكا ، والذي ظاهره في بعض الأحيان دخول الشر على صورة أفعال الأنبياء ، وأن هذا الدخول لأجل مقتضيات المزاخمة ، وأن فعل العبد الصالح كان إظهار تلك الملاكات التي عندما وقف على حقيقتها موسى عليه السلام أرتفع استغرابه الذي أوجب اعتراضه على أفعال العبد الصالح ، وهي ملاكات عقلانية ، لا يؤاخذون فاعلها عليها لأنها تعد من فعل الإحسان الذي ليس للمحسن عليها سبيل . ومع نبوته يكون مكلفا بإقامة قانون العدل بملاكاته .

الفرق بين تأويل الغيب وتأويل الشهادة

والفرق بين التأويل في الوجه الأول وهذا الوجه في قوله تعالى : " سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف: ٧٨) . وقوله تعالى : " ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف: ٨٢) . ؟ أنه في الأول رجوع التفصيل الى الأجمال وفي الثاني رجوع التفصيل الى الملاكات أي المصالح والمفاسد ، وهما وأن كانا واحدا بوجه إلا أنهما وجهان بوجه آخر .

فهما بلحاظ الأول كشف لموسى عليه السلام لكيفية جريان قضاءه التكويني في عالم الدنيا ، وكيف ، جريان ذلك بيد المدبرات ، فالخلق والتفصيل على يديها ، والأمر والإحكام بيده من قبل ومن بعد .

وبلحاظ الثاني كشف لموسى عليه السلام عن ملاكات الحكمة ومرجع القضاء والقدر في هذه النشأة . فملاكات الحكمة والعدالة بيده تعالى ، وتطبيق متعلقها بيد أنبياءه ،

والعبد الصالح في الوجه الأول كان الجاري على يديه القضاء التكويني ، وفي الثاني القضاء التشريعي ، وموسى عليه السلام على الأول كان مشاهد لجريان القضاء ، وعلى الثاني متعلما لملاكات الأحكام .

توجيه اعتراض موسى عليه السلام

وعلى هذا الوجه يكون توجيه اعتراض موسى عليه السلام في الموردين بأنه مكلف بغير ما كلف به العبد الصالح ، ففي الموردين اعتراضه كان بمقتضى ظاهر نظام التشريع المكلف بحفظه لكونه النبي المكلف بذلك ، وتأويل الجواب في الموردين كان بخلاف ما كلف به عليه السلام . فلا تنافي بينهما من جهة التكليف لأن تكليف كل منها بخلاف تكليف الآخر ، ومع الوقوف على منشئ تكليف العبد الصالح " النبي على هذا الوجه " ، ارتفع الاعتراض ، ولم يؤاخذ به بما فعل .

ويبقى الفعل الثالث من دون حاجة الى مزيد بيان لأنه لم يعترض فيه على الفعل أصلا وإنما هو مجرد إشارة الى جهة مصلحة فقط .

العبد الصالح وميدان العبودية

3- ملاكات عالم الطبيعة في أفعال العبودية

أما على الوجه الثالث من الوجوه الثلاثة المفترضة ، من كون ما وقع من أفعال هي في عالم الطبيعة ومرتزة بقوانينها ، وان " العبد الصالح " ليس نبيا لعدم كفاية الأدلة على ذلك ، إلا اللهم قول " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي " ، والذي سيأتي توجيهه إن شاء الله تعالى ، فيكون فعله تكليفيا وليس وحيانيا ، ويأتي معنى تأويل فعله انشاء الله تعالى .

العبودية وميدان الطاعة

في عالم العبودية وميدان الطاعة ثمة قوانين لا يتلمسها إلا من ورد منهلها وذاق شرابها ، قال تعالى : " قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي " (النمل: ٤٠) . فعلم الكتاب المخبر به عن هذا العالم به اوجب أن تُسخر له قوانين عالم الطبيعة ، وهي بالتالي تفرق بين نحويين من التسخير ، الأول بميزان القوة والخوارق كما في العفريت : " قَالَ عَفْرَيْتُ مِنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ " (النمل : ٣٩) ، والثاني بميزان العلم من الكتاب : " قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ .. " (النمل: ٤٠) . فبينت الآية أن العلم وأن اشترك بما للعفريت من قوة إلا أنه حقق ما لم يحققه ميزان القوة .

فالعبد الصالح عالم بعلم الكتاب بمعنى الوقوف على حقيقته . فالذي يظهر من الآية أن من كان " عنده علم من الكتاب " ، حين قال: أنا آتيك به ، قد جرى ذلك على يديه ، جريانا طبيعيا ، لوقوفه على علم الكتاب ، وليس ذلك بمعزل عن إرادة الله تعالى ، بل أن الفعل حقيقة

الله تعالى ، على نحو لا يكون للعبد حاجة عند الله تعالى إلا وإذا شاء سأله ، وهب له تعالى ما يريد ، فليست مشيئته غير مشيئة الله تعالى .
وعليه فأن جريان ما وقع من حوادث هي مطابقة لمقتضى الظاهر ، وجريانها على يديه لاطلاعه على أحوالها ، فليس ثمة حديث عن الغيب ولا عن ملاكات ، كما في الوجهين المتقدمين ، وإنما عن أداء حق العبودية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، الممضى بسكوت موسى عليه السلام .

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

وحيث كان الكلام في العبودية ، وأن العبودية الحقمة متجلية في علم الكتاب ، فأنظر الى قوله تعالى : " فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا " (الكهف: ٦٥) . وبين قوله تعالى : " قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ " (النمل: ٤٠) . فإنهما من مشكاة واحدة ، فمن "علمناه من لدنا علما" ، فإنه متعلم "للعلم من الكتاب" ، وهو الموجب للوقوف على أسرار الطبيعة والتصرف بها فضلا عن إقامة العدل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، بل هم أولى بذلك ، قال تعالى : " لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْبَاطِلَ وَأَكْلِهِمُ السَّخِطَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ " (المائدة: ٦٣) . والرَّبَّانِيُّونَ جمع رَبَّانِي ، وهو العالم المنسوب إلى الرب ، أي إلى الله تعالى ، فيختص علمه عن الأحبار بالارتباط بالله تعالى سواهم .

قال تعالى ، في بيان وصية الأنبياء عليهم السلام : " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ " (آل عمران: ٧٩) . فالوصية بأن يكونوا ربانيين ، بما كانوا "تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ" ، أي الارتباط به ، ولا يتحقق ذلك الارتباط إلا بالطاعة وإقامة حدوده تعالى .

فمنشأ ما قام به " العبد الصالح " يستند إلى الأمر بالمعروف والنهي عن النكر ، الذي يُفترض على الرباني المبادرة إليه .

خرق السفينة ودفع المنكر

فخرقه للسفينة نهى عن منكر أخذها من الملك : " فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا " (الكهف: ٧٩) .

نعم هو دفع للمنكر قبل وقوعه ، فكما يجب رفع المنكر بعد وقوعه ، كذلك يجب على الربانيين قبل ذلك ، فقوله تعالى : " لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ " (المائدة: ٦٣) ظاهر في ذلك ، فلا معنى للنهي عن أكل السحت بعد وقوعه ، فيما لو تصورنا ذلك في قول الإثم .

وإدخال الضرر على المساكين مغتفر في قبال هذه المصلحة " وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا " . ومن هنا عندما وقف موسى عليه السلام على تأويل ذلك لم يعترض عليه ، وهو ما نسميه بالإمضاء ، ويبقى كيف عرف " العبد الصالح " ذلك ؟ فليس فيه كثر مؤونة فيما لو أغضضنا الطرف عن خصوصيات العلم بالكتاب المقتضية للوقوف على

ذلك ، فانه يمكن القول بأنه علم ذلك علما طبيعيا كما لو أخبره شخص بذلك لعلمه بأنه يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فقام بوظيفته .

قتل الغلام قصاصا

أما قتل الغلام فأن يكن شيء يريد بيانا كان قول موسى عليه السلام : " قَالَ أَقْتَلْتَنَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا " (الكهف: ٧٤) . فانه يفيد أن الغلام نفسا زكية أي غير مكلف ، فلا يؤاخذ بفعل لو فرض وقوعه ؟

فقوله تعالى على لسان موسى عليه السلام : " أ ق ت ل ت ن ف س ا ز ك ي ة " استفهام استنكاري ، منه عليه السلام . وإن كان لفظ الزكية يعطي معنى الطاهرة والبريئة ، و متعلق البراءة الطهارة من الذنوب لعدم البلوغ كما في قول موسى عليه السلام : " غ ل ا م ا " المشعر بعدم بلوغه ؟ إلا أن قوله بعد ذلك : " ب غ ي ر ن ف س " يفيد معنى آخر ؟ وهو أن قتل النفس قصصا يخرج عن صدق القتل للنفس البريئة ، فيرتفع الاستنكار فيما لو تحقق القصاص وهذا لا يتحقق لغير البالغ ، فيفيد كونه بالغا غير أن استنكار موسى كان لأجل عدم إتيانه ما يقتضي القتل حتى يقتص

منه ، على أنه لا يوجد في إطلاق لفظ الغلام عليه دلالة على عدم بلوغه ، لأنه يطلق " أي الغلام " على البالغ وغيره ؟
 فيكون قتله له لاستحقاق اوجب ذلك ، ولعله ما يشعر به قوله تعالى : "
 فخشينا أن يرهقهما طغيانا و كفرا" . المشعر بثبوت الطغيان والكفر له ،
 وحينئذ لا يستغرب وقف العبد الصالح على ذلك فيما إذا كان معروفا
 عنه ذلك ، مخفيا عن موسى عليه السلام لأنه ليس من أهل هذه البلاد .
 وعليه يكون قتل الغلام قصاصا أقامه العبد الصالح أمرا بالمعروف
 لوالديه ، وناهيا عن منكر الطغيان والكفر للغلام . ويكون قوله : " فَأَرَدْنَا
 أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا " (الكهف: ٨١) . دعاء منه
 لأن يرزقهما الله تعالى غلاما صالحا لإيمانهما " وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ
 مُؤْمِنِينَ " .

إقامة الجدار

أما إقامة الجدار: " فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا " (الكهف: ٧٧) . فلم يكن فيه ما توقف فيه موسى إلا الإشارة الى إمكان أخذ الأجرة على الفعل ، فإن المبادرة الى الفعل بإدخال الفائدة على ملك الغير لا توجب شيئاً على المالك ، فكان قول موسى عليه السلام إشارة الى إمكان عدم المبادرة الى ذلك وإمكان أخذ الأجرة على العمل لحاجتهما إليها .

نعم يبقى أن ما ذكره موسى عليه السلام وأن لم يكن استفهما استكاريا كما في الوجهين السابقين غير أنه كان محتاجا الى بيان وجه إدخال الفائدة على الجدار مع الحاجة الى الأجرة لشراء الطعام الذي أوصلهما في الحاجة إليه إن يستطعا أهل القرية التي أبت عليهما : " فَاَنْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا فَابُوا أَنْ يُضَيَّفُوهُمَا " (الكهف: ٧٧) . ولا مجال لتحصيل الطعام إلا بالأجر؟ وهو باعث على التساؤل . فكان تسأله عليه السلام في محله .

وأن قيل أن إقامته للجدار كانت على خلاف القوانين الطبيعية كما في الروايات الحاكية عن كون وضع يده عليه فأقامه ؟ كان الجواب ان ليس بعيدا مع كونه عالم بالكتاب كما تقدم فمن جاء بالعرش قادر على إقامة الجدار ، وهذا أيضا موجب لطلب الأجرة عليه .

ويبقى بيان كيفية معرفة العبد الصالح بوجود كنز لهما تحت الجدار محتاجا الى بيان ؟ والإجابة عنه بمقتضى جريان الأمور على مقتضى القوانين الطبيعية يكون ، أن ظاهر الآية هو معرفته الطبيعية بذلك ، من دون غيبات أو خوارق لمعرفته بأب الغلامين وصلاحه كما ذكره هو لموسى عليه السلام " وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا " ، فالمعرفة التفصيلية هنا بالغلامين والكنز ومحل وجوده وصلح الأب ، يكشف عن معرفته الشخصية بتلك التفاصيل ، ولا غرابة في ذلك فيما إذا كان عارف بأهل تلك القرية .

توجيه اعتراض موسى عليه السلام

أما اعتراض موسى عليه السلام فعلى هذا الوجه ، يكون على مقتضى الأمر الإلهي من إقامة العدل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإن ظاهر الفعلين الأولين المعترض عليهما لأجل مناسبتها ظاهرا للمنكر ، وهو عليه السلام أولى بالنهي عنه وان كان مخالفا لعقد المصاحبة من عدم الاعتراض والصبر على أفعاله ، لأنه منكر ظاهر ، نعم عندما تبين الحال ارتفاع الاعتراض .

ويبقى الفعل الثالث من دون حاجة الى توجيه لأنه لم يقع في حيز ظاهر المنكر حتى يعترض عليه ، وإنما بينه العبد الصالح لأجل بيان أن المعروف يتحقق بإيجاد مقدماته كما في إبقاء الجدار قائما لحفظ الكنز .

الأمر الإلهي والعبودية

ويبقى على هذا الوجه توجيه كون العبد الصالح مأمورا بأمر ربما يستفاد من بعض القرائن أنه مأمور من الله تعالى ؟ فقله : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " (الكهف: ٨٢) . يوحى الى أنه مأمور منه تعالى ، ولذا استدل بها على نبوته ، وكذلك وقوله تعالى : " فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا " .. المشعر بثاني لفعله وهو تعالى . وقوله تعالى: " فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ " المصرح بكون الفعل بإرادة الله تعالى ، ومعه يكون أقرب للنبوة وأن الفعل وحياني وليس إقامة للتكليف ؟

ولكن يمكن توجيهه من جهة أن بلوغ العبد مقام العبودية يجعله لا يرى لنفسه وفعله قبال الله تعالى شيئا .

فينسب جميع أفعالها الى الله تعالى بلحاظ رجوعها من جهة الحقيقة الى الله تعالى لأنه الفاعل الحقيقي ، كما في قوله تعالى : " فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (الأَنْفَال:١٧) . وكذلك عند حكايته عن ذي القرنين ، فمع انه أقام السد ولكن مع ذلك نسبه الى الله تعالى ، قال عز وجل : " قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءَ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا " (الكهف: ٩٨) .

نعم هو يستدرك على نسبة الأفعال الى الله تعالى ، ما فيه شائبة شر الى الله تعالى ، قال تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : " الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (٨١) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ " (الشعراء:٨٢). فنسب جميع الأفعال تكوينها كالإماتة والإحياء ، والخلق ، وتشريعها ، كالهداية والطعام والشراب ، إليه تعالى ، ولكن عندما ذكر المرض نسبه الى نفسه من باب الأدب معه تعالى .

وهكذا بالنسبة الى العبد الصالح ، فإنه في خرق السفينة نسب الفعل الى نفسه " فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا " ، لشبهة صدور الشرور منه تعالى ، أما في مسألة قتل الغلام فتشريكه الفعل بينه وبين الله تعالى " فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا " لجهة شبهة الشر في قتل الغلام ، وجهة الخير في الاستبدال فشارك الفعل تأديبا .

أما في مسألة إقامة الجدار " فَأَرَادَ رَبُّكَ " فلخلوها من أي شبهة لنسبة الشر نسب الفعل خالصا لله تعالى .

فالأمر الذي ذكره العبد الصالح " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي " إشارة الى كون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، هو أمر الله ، لأنه يوافق عدله وحكمته تعالى ، قال تعالى : " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " .

(النحل: ٩٠) فهو تعالى الأمر بذلك ، ومن يعيش حالة العبودية والعلم بالكتاب يلحظ ذلك .

وهذا هو وجه الفرق بينه وبين غيره ممن لم يلتفت الى ذلك ، بل من لا يعيش حالة العبودية له تعالى كمن يعيش في عشو عن رؤية الهداية والخير ، قال تعالى في الفرق بينهما : " وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " (النحل: ٧٦) . فالأمر الإلهي هو ما كان داعيا الى العدل والإحسان بين الخلق المتمثل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأولى من يقوم بذلك من عنده علم الكتاب ، ويعيش حالة العبودية له تعالى .

الفرق بين التأويل على هذا الوجه والوجهين السابقين

وعلى هذا يختلف التأويل الوارد في قوله تعالى : " سأنبئك بتأويل ما لم تستطع عليه صبرا " : (الكهف - ٧٨) و قوله تعالى: " ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا " : (الكهف - ٨٢) . و على هذا الوجه عن الوجهين السابقين ، فلما كان الوجه الأول مبني على كونه غيبيا اقتضى كون التأويل بمعنى رجوع التفصيل الى الأحكام ، وهكذا الوجه الثاني حيث بني على كونه نيبا ، كان التأويل بمعنى رجوع الأفعال الى ملاكات نشوئها ، أما على هذا الوجه فالتأويل عبارة عن رجوع الشيء الفعل الى ما يناسب العدل والإحسان في العالم ، كما في قوله تعالى : " وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " (الإسراء:٣٥) . فقوله تعالى في الإشارة " ذَلِكَ " يرجع الى وفاء الكيل وإقامة الوزن بالقسط ، وأنه هو الذي يمثل الخير والحسن في المرجع ، الذي عبر عنه بالتأويل ، والذي هو بمعنى رجوع الوفاء وإقامة القسط الى ما يتحقق به العدل والأنصاف .

وهكذا في قوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " (النساء:٥٩) .

حيث ذكر مصاديق جديدة مما يقتضي تحقق العدل والاستقامة ، المتمثلة في أطاعة الله تعالى و رسوله صلى الله عليه وآله وأولي الأمر ، وكذلك الرد إليهم في حال التنازع ، فإنه يمثل المرجع الذي ينتهي إليه العدل وإقامة منشئ الأحكام التي نشئت منه .
فالتأويل على هذا الوجه هو رجوع الأفعال الى مبادئها الواقعية التي تنتهي بالفعل الى إقامة العدل .

أوجه الوجوه المتقدمة

ومع وجاهة جميع الوجوه المتقدمة يبقى ترجيح أحدها تبعا لدليله الذي وجه على ضوءه ، مع إمكان تقريب الوجوه الثلاثة بوجه واحد يجمعها ، بأن يقال أن ما وقع من أفعال من العبد الصالح فهي أفعال غيبية وأن وقعت مشاهدة لموسى عليه السلام ، وأن العبد الصالح نبيا وهو معنى : " آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا " (الكهف: ٦٥) . ومنشأ أفعاله عالم الغيب الذي ملاكات الأحكام والتي هي مجملة هناك وتفصيلها يجري في هذا العالم ، وهي ملاكات تنشأ من مصلحة إقامة العدل ، وهو الظاهر في هذا العالم بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

نعم يبقى الوجه الأولى أولى الوجوه بالترجيح لعدة وجوه :
 منها : أنه على الوجه الثاني لا معنى لخفاء ملاكات الأحكام على موسى عليه السلام حتى يكون العبد الصالح مبين لها ، وإنما الاعتراض كان لوقوعها ، ولا يبرر وقوعها رجوعها الى ملاكات تنشأ عنها ، أما توجيهها على الوجه الثالث فأبعد ، فان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس بهذه الغرابة التي تستدعي أن يذهب موسى عليه السلام لمكان العبد الصالح ويطلب منه أن يتعلم على يديه ، والعبد الصالح

يجعل متابعتة من الأمور التي تحتاج الى صبر ربما يتعذر على موسى عليه السلام تحملها ؟

ومنها : بناء على الوجه الثاني يكون العبد الصالح نبيا وأفعاله وحيانية ، وهي من هذه الجهة لا تتميز عما هو ثابت لموسى عليه السلام ، بل ما يكون لموسى عليه السلام أولى ؛ لرسالته بالإضافة الى نبوته ، بل كونه من أولي العزم ، وكون تكليف العبد الصالح بغير ما كلف به موسى عليه السلام ، لا يجعل له فضلا يتبعه على ضوء موسى عليه السلام ، فان الوقوف على ملاكات الأحكام ليس شيئا مُلفتا كما تقدم سابقا .

ومنها : أن الوجه الأول وجيه من ناحية اتفاه مع الوجهين الآخرين من ناحية عدم منافاته معهما ، فيمكن أن العبد الصالح نبيا كموسى عليه السلام ، ولكن له من العلم الغيبي ما لم يكن لموسى عليه السلام ، وهو ما يتفق مع استحقاق المتابعة منه عليه السلام ، وكذلك الصبر عليه .

وكذلك يمكن أن يكون عبدا صالحا تجري على يديه غيبات الأمور كما جرت لمن احضر عرش بلقيس بين يدي سليمان عليه السلام .

نعم ربما يقوى أحد الوجهين الآخرين على الوجه الأول بتوجيهات يرى الباحث في هذا الموضوع وجهاتها .

القضاء والقدر وأفعال العبد الصالح

ويبقى على جميع الوجوه الثلاثة المتقدمة ، وبالاخص الأول المرجح منها عدم خروجها عن دائرة القضاء والقدر ، وان جريانه إنما يكون على يد من يختاره تعالى من نبي مصطفى أو عبد مجتبي ، أو ملك مسخر بإذنه ، ولا يجري في ملكه وسلطانه إلا ما شاء وأراد ، ولا يجري على يدي أنبياءه وعباده الصالحين إلا ما قدر من الخير وقضى ، فكيف ما كان ما صدر من العبد الصالح لا يتطرق إليه الشر ، وما كان اعتراض موسى عليه السلام إلا لكونه حافظ الشريعة والقيم على أموال الناس ونفوسهم ، وكونه مبلغ رسالات السماء توجب عدم تسامحه في ما يقع أمامه مما ينافي ما هو قيم عليه يوجب ذلك ، وهو ما يتفق مع كون كل واحد منهما سلام الله عليهما قد كلف بغير ما كلف به الآخر .

ويكون حينئذ قول موسى عليه السلام له : " هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا " . إشارة الى العلم الذي قال تعالى عنه : " آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا " . والذي هو نحو علم مرتبط به تعالى ، ويكون قول العبد الصالح لموسى عليه السلام : " قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧) " وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً " . إشارة الى خصوصية هذا العلم ، وأن فيه جهة مدح لموسى عليه السلام لأنه على خلاف ما كلف به وهو ما أوجب اعتراضه على تلك الأفعال .

ثم إرجاع تلك الأفعال (تأويلها) إليه تعالى تكشف علاقتها بالقضاء والقدر وكيفية جريانها على ضوء ذلك على يد أولياءه : " وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا " .

خاتمة في جملة من النصوص الروائية

وفي ختام رحلة البحث عن مبرزات أفعال العبد الصالح ، والوجوه الثلاثة المقدمة لبيان ذلك نشير الى جملة من النصوص المتعلقة بالقصة والتي تلتقي مع ما ذكر من توجيهات لتلك الأفعال ، وأن كان البحث بطبعه قرآنيا ، والروايات المشار إليها أحادا ، إلا أنها تمثل إشارات لفهم تلك الأفعال ، أو أبعاد القصة ، بما يعطي الباحث أشارت بحثية لحل تلك التساؤلات في توجيه تلك الأفعال . وربما تكون رواية العلل أكثر تلك الروايات تفصيلا لذلك ، إلا أنها تبقى رواية أحاد ، فضلا عن كون البحث قرآنيا .

فقد روى الشيخ الصدوق بسنده الى جعفر بن محمد بن محمد بن عمارة عن أبيه ، عن جعفر بن محمد " عليه السلام " انه قال : " إن الخضر كان نبيا مرسلا بعثه الله تبارك وتعالى إلى قومه: فدعاهم إلى توحيده والإقرار بأنبيائه ورسله وكتبه وكانت آيته انه كان لا يجلس على خشبة يابسة، ولا أرض بيضاء إلا أزهرت خضرا وإنما سمي خضرا لذلك، وكان اسمه باليا بن ملكان بن عامر بن أرفشخشد ابن سام بن نوح عليه السلام وان موسى لما كلمة الله تكليما ، وانزل عليه التوراة وكتب له في الألواح من كل شئ موعظة وتفصيلا لكل شئ، وجعل آيته في يده وعصاه، وفي الطوفان والجرد والقمل والضفادع والدم وقلق البحر، وغرق الله عز

وجل فرعون وجنوده وعملت البشرية فيه حتى قال في نفسه: ما أرى أن الله عز وجل خلق خلقا أعلم مني، فأوحى الله عز وجل إلى جبرئيل: يا جبرئيل أدرك عبدي موسى قبل أن يهلك، وقل له إن عند ملتقى البحرين رجلا عابدا فاتبعه وتعلم منه، فهبط جبرئيل على موسى بما أمره به عز وجل فعلم موسى ان ذلك لما حدثت به نفسه، فمضى هو وقتاه يوشع بن نون عليه السلام حتى انتهيا إلى ملتقى البحرين فوجدا هناك الخضر عليه السلام يعبد الله عز وجل، كما قال عز وجل في كتابه: (فوجد عبدا من عبادنا آتيناها رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما)

قال موسى: هل اتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا؟

قال له الخضر: انك لن تستطيع معي صبيرا لان وقلت بعلم لا تطيقه ووكلت أنت بعلم لا أطيعه، قال موسى له: بل أستطيع معك صبيرا ، فقال له الخضر: إن القياس لا مجال له في علم الله وأمره، وكيف تصير على ما لم تحط به خبرا؟

قال موسى ستجدني إن شاء الله صابرا ولا اعصي لك أمر، فلما استشى المشية قبله ، قال فإن اتبعني فلا تسألني عن شئ حتى احدث لك منه ذكرا ، فقال موسى "ع" لك ذلك على فانطلقا حتى إذا ركبا في السفينة خرقتها الخضر "ع" فقال موسى "ع": خرقتها لتغرق أهلها: لقد جئت شيئا أمرا قال: ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبيرا ، قال موسى: لا تؤاخذني بما نسيت أي بم تركت من أمرك ، ولا ترهقني من أمري عسرا

فانطلقا حتى إذا لقيا غلاما فقتله الخضر عليه السلام فغضب موسى واخذ بتلابيبه وقال له: أقتلت نفسا زكية بغير نفس لقد جئت شيئا نكرا، قال له الخضر إن العقول لا تحكم على أمر الله تعالى ذكره بل أمر الله يحكم عليها، فسلم لما ترى مني واصبر عليه، فقد كنت علمت انك لن تستطيع معي صبرا ، قال موسى: إن سألتك عن شئ بعدها فلا تصاحبني قد بلغت من لدني عذرا ، فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية وهى الناصرة، واليهما تنسب النصارى واستطعما أهلها فابوا أن يضيفوها، فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض ، فوضع الخضر عليه السلام يده عليه فأقامه ، فقال له موسى: لو شئت لآخذت عليه أجرا .

قال له الخضر: هذا فراق بيني وبينك، سأنبئتك بتأويل ما لم يستطع عليه صبرا ، فقال أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعييها، وكان ورائهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ، فأردت بما فعلت أن تبقى لهم ولا يغضبهما الملك عليها ، فنسب الأثانية في هذا الفعل إلى نفسه لعله ذكر التعيب ، لأنه أراد أن يعيها عند الملك إذا شاهدها فلا يغضب المساكين عليها ، وأراد الله عز وجل صلاحهم بما أمره به من ذلك ،

ثم قال: وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين، طلع كافرا، وعلم الله تعالى ذكره ان بقى كفرا أبواه وأفتنا به وضلا بإضلاله إياهما، فأمرني الله تعالى ذكره بقتله وأراد بذلك نقلهم إلى محل كرامته في العاقبة، فاشترك

بالأنانية بقوله: فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا، فأردنا أن يبدلها ربهما خيرا منه زكاة وأقرب رحما وإنما اشترك في الأنانية لأنه خشى والله لا يخشى لأنه لا يفوته شئ ولا يمتنع عليه احد أرادته، وإنما خشى الخضر، من ان يحال بينه وبين ما أمر فيه فلا يدرك ثواب الإمضاء فيه ، ووقع في نفسه إن الله تعالى ذكره جعله سببا لرحمة أبوي الغلام فعمل فيه وسط الأمر من البشرية مثل ما كان عمل في موسى عليه السلام لأنه صار في الوقت محببا ، وكليم الله موسى عليه السلام محببا ولم يكن ذلك باستحقاق للخضر عليه السلام للرتبة على موسى السلام وهو أفضل من الخضر بل كان لاستحقاق موسى لثمين ،

ثم قال: وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين في المدينة، وكان تحته كنز لهما، وكان أبوهما صالحا، ولم يكن ذلك كنز بذهب ولا فضة، ولكن كان نوحا من ذهب فيه مكتوب: عجب لمن أيقن بالموت كيف يفرح ؟ ! عجب لمن أيقن بالقدر كيف يحزن ؟ ! عجب لمن أيقن أن البعث حق كيف يظلم ؟ ! عجب لمن يرى الدنيا وتصرف أهلها حالا بعد حال كيف يطمئن إليها ؟ ! وكان أبوهما صالحا كان بينهما وبين هذا الأب الصالح سبعون أبا فحفظهما الله بصلاحه ، ثم قال: فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما ، فتبرأ من الأنانية في آخر القصص ونسب الإرادة كلها إلى الله تعالى ذكره في ذلك لأنه لم يكن بقى شئ مما فعله فيخبر به بعد ويصير موسى عليه السلام به مخبر أو مصغيا الى كلامه

تابعا له فتجرد من الأنانية والإرادة تجرد العبد المخلص، ثم صار متصلا بما أتاه من نسبة الأنانية في أول القصة، ومن ادعاء الاشتراك في ثاني القصة، فقال: رحمة من ربك وما فعلته عن أمري، ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبيرا، ثم قال جعفر بن محمد "ع" إن أمر الله تعالى ذكره لا يحمل على المقاييس ومن حمل أمر الله على المقاييس هلك واهلك إن أول معصية ظهرت الأنانية على إبليس اللعين حين أمر الله تعالى ذكره ملائكته بالسجود لآدم، فسجدوا أبى إبليس اللعين أن يسجد، فقال عز وجل ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك، قال: انه خير منه، خلقتني من نار وخلقته من طين، فكان أول كفره قوله: أنا خير منه، ثم قياسه بقوله: خلقتني من نار وخلقته من طين، فطرده الله عز وجل عن جواره، ولعنه وسماه رجيمًا واقسم بعزته لا يقيس احد في دينه إلا قرنه مع عدوه إبليس في أسفل درك من النار.^١

٢- عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قال: "كان موسى أعلم من الخضر".^٢

١ علل الشرايع للشيخ الصدوق - ج١ ص ٦٠-٦١ .

٢ تفسير نور الثقلين ج٥ ص ٢٧٤ .

٣ - عن بريد عن أحمدها قال : قلت له : " ما منزلتكم في الماضيين أو من تشبهون بهم ؟ قال : الخضر وذو القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبين " .^١
 ٤ - عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : " كان سليمان أعلم من آصف وكان موسى أعلم من الذي اتبعه " .^٢
 ٥ - على بن ابراهيم عن أبيه عن ابن اذينة عن بريد بن معوية عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قال : " قلت له : ما منزلتكم ومن تشبهون ممن مضى ؟

قال : صاحب موسى وذو القرنين كانا عالمين ولم يكونا نبين " .^٣
 وفي رواية العلل المتقدمة : " إن الخضر كان نبيا مرسلا بعثه الله تبارك وتعالى إلى قومه فدعاهم إلى توحيده والإقرار بأبيائه ورسله وكتبه وكانت آيته انه كان لا يجلس على خشبة يابسة ، ولا أرض بيضاء إلا أزهرت خضرا وإنما سمي خضرا لذلك " .^٤
 وغيرها من الروايات التي تقرب من هذه النصوص المتقدمة ، المرتبطة بالبحث .

١ تفسير نور الثقلين ج٥ ص ٢٧٤ .

٢ تفسير نور الثقلين ج٥ ص ٢٧٦ .

٣ تفسير نور الثقلين ج٥ ص ٢٧٦ .

٤ علل الشرايع للشيخ الصدوق - ج١ ص ٦٠ .

خلاصة البحث

تلخص من مطاوي البحث أن أفعال العبد الصالح لا تتعدى الحقوق الشرعية ، التي بها ميزان العدل والقسط ، وهي مرتبطة بنحو من الغيب الذي قد لا يظهر تأويله لكل أحد إلا بالوقوف على حقيقته التي يؤول إليها وينتهي عندها .

والبحث طرح ثلاثة أوجه لتبرير أفعال العبد الصالح ، كان الأول منها هو المختار ، مع عدم تنافيه مع الوجهين الآخرين . ثم ختم البحث بعدة نصوص روائية لتقريب التوجيهات ، وأن لم تكن دخيلة في البحث غير أنها شكلت عنصراً مساعداً لفهم النص القرآني وتقريب الوجوه الثلاث ، والمختار منها . هذا ، ولا يدعى أن ما طرح هنا هو توجيهات لا يأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها ، بل هي رؤية اعتمدت التأمل في الآيات القرآنية المرتبطة بالقصة ، وتبقى بشرية البشر عامل فاعل في الفهم وتقلباته ، فما كان في هذا البحث من توفيق وفائدة فهو من توفيق الله تعالى ، وهداية كتابه الكريم ، وما كان فيه من خطأ وأشتباه فهو من مسود هذه الصفحات ختم الله له ولوالديه بالمغفرة والتجاوز ، أنه هو الغفور الرحيم .

والحمد لله أولاً وآخراً

نواله السادس والعشرون من شهر رمضان المبارك لسنة ١٤٣٩ .

الشيخ عماد مجوت

الفهرس

٢	هوية الكتاب.....
٥	بسم الله الرحمن الرحيم.....
٧	المبرر القانوني لأفعال الخضر عليه السلام - أهمية البحث -
٩	منهجية البحث
١٠	العبد الصالح وعالم الغيب
١٨	توجيه اعتراض موسى عليه السلام
٢١	خلاصة الوجه الأول
٢٢	العبد الصالح وعالم النبوة
٢٤	قانونية أفعال الأنبياء
٢٧	دخول الشرور في الحكمة الإلهية.....
٣٠	فلسفة الشر في القران
٣٣	ملاك أفعال العبد الصالح النبوية
٣٦	البداء في التكوينيات

- ٣٨..... خلاصة الوجه الثاني
- ٣٩..... الفرق بين تأويل الغيب وتأويل الشهادة
- ٤٠..... توجيه اعتراض موسى عليه السلام
- ٤١..... العبد الصالح وميدان العبودية
- ٤٢..... العبودية وميدان الطاعة
- ٤٤..... الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
- ٤٥..... خرق السفينة ودفع المنكر
- ٤٦..... قتل الغلام قصاصا
- ٤٨..... إقامة الجدار
- ٥٠..... توجيه اعتراض موسى عليه السلام
- ٥١..... الأمر الإلهي والعبودية
- ٥٤..... الفرق بين التأويل على هذا الوجه والوجهين السابقين
- ٥٦..... أوجه الوجوه المتقدمة
- ٥٨..... القضاء والقدر وأفعال العبد الصالح
- ٦٠..... خاتمة في جملة من النصوص الروائية
- ٦٦..... خلاصة البحث

